

## العدالة الغدا: ا

Author: Chibli Mallat

الجهود المتواصلة لوضع القيادة العراقية تحت العدالة فشلت مما أدى إلى ترك استراتيجية التعامل مع أي قائد معزول غير واضحة.

وأحدة من الأجزاء المفقودة من الاستراتيجية الأمريكية في العراق هو كيفية التعامل مع القادة العراقيين إن أو متنازلوا، بينما "قطع الرأس" هو جزء متمم من الجهد المبذول لتغيير النظام، فإن السياسة من ناحية قانونية مشكوك فيها في غياب أي مقاضاة للذين استهدفوا.

من ناحية أخلاقية طبعاً، من غير المقبول أن يتم قصف العراقيين من مختلف الرتب وترك رأس النظام تحت شكل معين من الحماية. ولكن يتلصق القانون الدولي خلف مفاهيم أخلاقية، و قدر العراقيين الذين من المحتمل اعتقالهم هو غير واضح. هل سيتم إرسالهم إلى أمريكا؟ أم سيحاكموا في العراق؟ هل سيتم تسليمهم إلى محكمة دولية مثلما حصل مع سلوبودان ميوسوفيتش وقادة دول بلقان آخرين؟ حالياً هناك تساؤلات كثيرة حول شرعية الحرب واعتقال أي مسؤول عراقي سيعقد الاحجية.

بينما تندفع الدبابات الأمريكية إلى قلب العاصمة العراقية، الواقع فرض نفسه للتفكير بسياسة: ما العمل مع صدام حسين ومساعديه. النقطة العكسية من تلك هي أكاديمية بينما يسمع الكثير في بغداد حول الرئيس جورج بوش كونه "مجرم حرب"، لا يوجد هناك نطاق دولي جدي ستوفر للحكم في مزاعم فرق قوات الحلفاء لآياً من قوانين الحرب.

في الوضع الطبيعي، فإنه من المفروض أن يستفيد أي قائد عراقي من نفس الامتيازات التي تمنح لأسرى الحرب مثلهم كمثل الجنود الذين سيستسلمون. ولكن "الحرب من أجل العراق"، كما يسمى الصراع في واشنطن، هو كل شيء إلا العادي. حيث شهد طلباً إلى بعض من الجنود المستسلمون بارتداء ملابسهم المدنية والتوجه إلى البيت. (بشكل مشابه) وضع قانوني مقرب سيتطلب سقوط أي من القادة الكبار أو عملاء حزب البعث المحليون في أيدي القوات البريطانية والأمريكية.

لماذا لم يتم عمل أي شيء لتوقع هذه المشكلة؟ إنه ليس عبثاً المحاولة لمدة 12 عاماً منذ أن تم إسقاط الفقرة على مسؤولية الحرب من قرار الأمم المتحدة لإيقاف النار، القرار 687 والذي أنهى الحرب الكويتية يوم 3 نيسان 91. كل شيء كان سيكون مختلفاً لو أن تلك الفقرة التي تحمل صدام حسين المسؤولية الكاملة على الاجتياح بقيت في القرار.

ولكن لا يوجد هناك أي مثيل سابق لمحكمة دولية منذ نورمبرغ، ومحاموا مكتب الخارجية البريطاني قلقون من محاكمة مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى الذين لا يستطيعون استدعائهم أمام قاض. هذه الغلطة ما زالت تحلق السياسة الدولية.

ألمانيا اقترحت محكمة للعراق، ولكن هذه الدعوة تم إغراقها بالجعجة الأوروبية - الأطلنطية حول فوز مزعوم بالحرب بينما حافظ المسؤولون عنها على بقائهم في القوة..

يوم 5 نيسان 91 طالب القرار 688 أن توقف الحكومة العراقية اضطهادها لشعبه الذي تمرد على النظام في الشهر السابق وتم سحقه بشكل عنيف في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، ولكن بعد عقد كامل لم يتم تطبيق 688.

بينما تجمعت المعارضة في المنفى الموجودة في الغرب بشكل بطيء، أكبر تحالف معارضة هو المجلس الوطني العراقي، بدأ جهد يسعى فيه لإنشاء محكمة دولية خاصة للتعامل مع القيادة العراقية. وقامت لجنة خاصة بتقديم لائحة باسم 12 شخصية معروفة ببطشها، من ضمنهم اثنين من أبناء صدام، اثنين من أصداره، وشخصيات أخرى معروفة مثل علي حسان الماجد الملقب بـ "علي الكيماوي" وطارق عزيز، مبعوث العراق المنتقل.

بعدها قام بعض المسؤولين الأمريكيين وبعض قادة المعارضة العراقية بإضافة بعض الأسماء على اللائحة - متنوعة شملت من العشرات إلى 2000 مسؤولون برتب عالية.

تم نشر الدراسة التي قام بها المجلس الوطني العراقي في مايو 1993، بنفس اليوم الذي انشأ فيه مجلس الأمن بشكل معلن المحكمة الجنائية الدولية لدولة يوغسلافيا سابقاً.

على الرغم من السابقة الواضحة، لم يكن بالإمكان إنشاء محكمة مشابهة للقادة العراقيين مع انه يوجد لديهم سجل جنائي اكبر ويعود ذلك بشكل كبير التخاذل الشرق الاوسط لتسجيل سابقة من شأنها ان تهدد قادة عرب آخرين و ايضا يعود ذلك الى عدم متابعة الموضوع من قبل الادارة الامريكية والمعارضة العراقية.

في صيف 1996 طرح الامر مجددا في لندن خلال تأسيس منظمة - بمقاضاة- التي سعت الى تأسيس محكمة خاصة من اجل قضايا مثل دولة يوغسلافيا سابقا ورواندا.

على الرغم من انه تم التصديق عليها من تحالف كبير و ثم دعمها ماديا من قبل حكومات واحزاب مختلفة بما يضم ذلك الكونغرس الامريكي، النجاح الاولي "لمقاضاة" لم يكن حادا وقويا بسبب سوء الإدارة وبسبب سياسات "التقسيم والحكم" في مؤسسة الدولة ووحدة المخابرات المركزية . هذا وقد رفضت ادارة كلينتون ان تقوم بأي عمل جدي اتجاه العراق لمدة 8 سنوات من سلطتها، وقد تم خسارة القوة الدافعة ل"مقاضاة".

ولكن جهود "مقاضاة" اغرقت في الرمال، سابقة بينوشيت في لندن حيث فتحت نافذة جديدة امام العدالة الدولية: من خلال : محاكم قومية.

الطريق الوطني الواعد كان من خلال بلجيكا، والتي صادقت عام 1993 على قانون يسمح للمحاكم البلجيكية بمحاكمة المتهمين بخرق خطير للقانون الدولي الانساني، حتى وان لم يكونوا في بلجيكا. عن طريق استخدام هذا القانون تمت محاكمة روانديين ، و تم تمت إدانتهم والحكم عليهم بفترات سجن طويلة.

عام 2001 قام عدد من العراقيين معظمهم اكراد برفع قضية على صدام حسين ، على حسان الماجد وآخرون. ثم تقوية القضية بشكل كبير في فبراير 2003 عندما قامت المحكمة العليا في بلجيكا بالحكم في قضية ضد ارئيل شارون حول مجازر صبرا وشاتيلا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت. ان المحاكم البلجيكية مؤهلة لمحاكمة اي خرق للقوانين الدولية. مثل ذلك الذي ارتكب في العراق على يد القيادة على مدى ثلاثة عقود. لقد تمت مقاضاة ارئيل شارون على الرغم من انه يملك حصانة رسمية حتى يترك منصبه. وايضا الجنرال عاموس يارون قائد القوات التي حاصرت المخيمات في بيروت ، هو أيضا يواجه المحاكمة اليوم. رئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون والرئيس العراقي صدام حسين وجدا انفسهما على نفس الجانب والذي يحاول منع العدالة من اخذ مجراها.

مقاضاة اعلما للقادة العراقيين قد يزود بقاعدة جلية لمناقشة سجلهم الجنائي - كما قال مراقب الامم المتحدة- من شأنه ان يكون الاثقل وزنا منذ الحرب العالمية الثانية.

شيلي ملاط يحتل مقعد جين مونييه في الاتحاد الاوروبي في القانون الاوروبي في جامعة القديس يوسف في لبنان. أسس قضية ورفعها ضد ارئيل شارون عام 1996 في بلجيكا في حزيران 2001. (www.mallat.com)، هذا المقال هو الجزء الثاني من مقال من جزئين.

**Location:** Balkans  
Israel  
Iraqi Kurdistan  
Iraq

Source URL: <https://iwpr.net/ar/global-voices/ldl-igd-i>